لدعم الرؤية المستقبلية للهيئة وتطوير سياساتها

المنيس: مكتب التخطيط بهيئة البيئة يعد الإستراتيجية الوطنية الثانية

أعلنت مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي في الهيئة العامة للبيئة هدى المنيس أمس اعداد المكتب للاستراتيجية البيئية الوطنية الثانية لدعم الرؤية المستقبلية للهيئة وتطوير السياسات والاستراتيجيات البيئية.

وقالت المنيس في لقاء مع «كونا» ان الاستراتيجية البيئية الوطنية الثانية من شأنها ان تلبي آمال وتطلعات الكويت في الاهتمام بحماية البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على مواردها الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

واضافت ان المكتب ممثلا بالهيئة يحرص على اقتراح الرؤى التي تتماشى مع قوانين واهداف الهيئة والاتفاقيات الدولية والتوجيهات العالمية في مجال البيئة بما يخدم المجتمع والبيئة والبلاد مشيرة الى ان المكتب يقوم بتحقيق ذلك من خلال تحديد معايير لقياس اداء الوحدات التنظيمية وربطها بالاهداف التشغيلية لتلك الوحدات.

واوضحت ان الاستراتيجية الوطنية البيئية الثانية تشتمل على بناء نظام متكامل للحماية البيئية والادارة المتكاملة لجودة الهواء وبناء نظام متكامل لادارة جودة المياه والمخلفات والادارة المتكاملة للبيئة البحرية «تنمية السواحل» والبيئة البرية وللمواد الكيمائية المخزنة والمنقولة.

وذكرت ان الهيئة وضعت خطتها الاستراتيجية بعيدة المدى لتشمل الاهداف الرئيسية لها وتساندها مجموعة من الاهداف التفصيلية مع تحديد الميزانيات الخاصة بتنفيذها في مجموعة من المشاريع التي تعد من مشاريع برنامج الحكومة للخطط التنموية الخمسية منذ عام 2009 حتى 2014.

واضافت ان الاهداف الاستراتيجية للهيئة تتمثل في ايجاد القوانين واللوائح البيئية الفاعلة ونظافة الهواء والمساهمة في السيطرة على التغيرات المناخية والتكامل بين نظافة المياه وامنها والمحافظة على الموارد الطبيعية وعلى صحة الانسان والنظام الايكولوجي وتوثيق البيانات البيئية واستخدامها كمؤشرات للوضع البيئي بما يساعد على صياغة السياسات والاجراءات المطلوب تنفيذها.

■ المكتب يحرص على اقتراح الرؤى التي تتماشى مع قوانين وأهداف الهيئة والاتفاقيات الدولية

هدى المنيس

■ بناء نظام متكامل للحماية البيئية والإدارة المتكاملة لجودة الهواء وبناء نظام متكامل لإدارة جودة المياه

وافادت بان الهيئة تقوم حاليا بتنفيذ مشاريع حيوية عدة في مجال حماية البيئة مع التركيز على قطاع جودة الهواء وجودة المياه والتربة والتنوع الاحيائي منها مشروع «الادارة البيئية المتكاملة» بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي «يو ان دي بي» والذي يتضمن بناء اطار تنظيمي لالزام مصادر التلوث الجوي بالقوانين البيئية خصوصا منطقة جنوب الكويت ومشروع مراقبة الملوثات المنبعثة من المصادر الثابتة والمتحركة وتطوير برنامج المراقبة وتحسين جودة الهواء.

واكدت المنيس ان الحفاظ على البيئة ومكوناتها يحتاج الى معلومات دقيقة وحديثة لتسهيل اتخاذ القرار الصحيح ومن هذا المنطلق تم العمل على «مشروع البوابة الالكترونية البيئية للكويت» المسمى ب «ايمسك» وهو مشروع من ثلاث مراحل تم الانتهاء من المرحلة الاولى المعنية ببناء قاعدة بيانات جغرافية بيئية شاملة للبلاد ويراعي تطوير الموارد البشرية الوطنية داخل الهيئة القادرة على استعمال وصيانة قواعد البيانات.

واضافت ان المرحلة الثانية من هذا المشروع تهدف الى تطوير نماذج المحاكاة البيئية في مجالات محددة لمعالجة القضايا البيئية وتركز المرحلة الثالثة على تطوير النظم الجغرافية لدعم اتخاذ القرارات في القضايا ذات الصلة بالبيئة.

واشارت الى انه يمكن للباحثين والطلاب والمختصين من المؤسسات والجهات الاخرى داخل الكويت وخارجها استخدام نظام «ايمسك» عبر شبكة الانترنت كما يمكن للجمهور من جميع الفئات والاعمار الحصول على المعلومات البيئية الموثوقة عن الكويت من خلال بوابة الكويت البيئية.

وفيما يخص البيئة البحرية قالت ان هناك مشروع «منظومة الرصد والمراقبة الرادارية للبيئة البحرية» لتوفير المعلومات البيئية الحقلية المباشرة والتعرف على مسببات التلوث للبيئة البحرية والتحكم والتخلص منها.

واضافت ان هناك ايضا مشروع «جودة المياه في جون الكويت» والذي تعمل الهيئة من خلاله على اعداد خطط لاعادة تأهيل المواقع المتدهورة بيئيا ضمن مشروع المسح البيئي الشامل والادارة البيئية المتكاملة للبيئة البرية مع تقييم ظاهرة انضغاط التربة في المناطق الصحراوية وتقييم ظاهرة زحف وتراكم الرمال.

وبينت ان العمل قائم حاليا في مشروع «بناء الاطار التنظيمي للادارة البيئية المتكاملة» وهو مشروع متكامل يساعد الهيئة على الزام الاطراف المعنية بالتقيد بالمعايير والاشتراطات البيئية فيما يخص جودة المياه والتخلص الصحيح من المخلفات الصلبة وتسهيل تقيد هذه الاطراف بالقانون.

وذكرت ان التطور العمراني في البلاد والتغير في البيئات الطبيعية اثر سلبا على التنوع البيولوجي حيث عملت الهيئة جاهدة على تخفيف اثار هذه الانشطة التنموية بالعمل في تنفيذ مشروع «مراقبة ورصد مكونات التنوع الاحيائي في البيئات المختلفة في الكويت».

واضافت ان جميع هذه المشاريع تقع ضمن خطط التنمية للبلاد وتحقق اهداف الخطط الاستراتيجية قصيرة وبعيدة المدى لايجاد القوانين واللوائح البيئية الفاعلة ونظافة الهواء والتكامل بين نظافة المياه وامنها والمحافظة على الموارد الارضية التي من شأنها المحافظة على صحة الانسان والنظام الايكولوجي.

واوضحت المنيس ان الهيئة تقوم حاليا بإعداد تقرير حالة البيئة الكويتية الذي بدأ العمل به في مارس العام الماضي وسينتهي في اواخر هذا العام بالتعاون مع جامعة الخليج العربي في البحرين وبرنامج الامم المتحدة للبيئة لدول غرب اسيا لتقديم المساعدة الفنية لاعداد تقرير حالة البيئة بمنهجية التقييم البيئي المتكامل.

واكدت ان الهيئة لم تغفل عن الاثار الصحية والبيئية الناتجة من استخدامات المواد الكيميائية وجار العمل حاليا على «مشروع الادارة السليمة للمواد الكيمائية للكويت المخزنة والمنقولة» كما تخطط للعمل على قياس البصمة البيئية للبلاد بالتعاون مع الشبكة العالمية للبصمة البيئية ضمن استراتيجيتها في دعم التنمية المستدامة.

واضافت ان المشروع يسعى الى تحسين مستوى الاداء البيئي الكويتي وتخفيض الاستهلاك من مياه وطاقة وموارد طبيعية وتحديد القطاعات الرئيسية المسؤولة عن ارتفاع البصمة البيئية الكويتية وتطوير الاليات اللازمة لحساب البصمة البيئية ونشر الوعي البيئي لجميع فئات المجتمع.

وعن اهداف المشروع بينت انها تتضمن تطوير مبادرة فعالة لتحسين الاداء البيئي بهدف تخفيض البصمة البيئية للبلاد وضمان توفير البيانات الرفيعة والموثوقة لتقييم الاداء البيئي وحساب البصمة البيئية وبناء القدرات الوطنية الفنية ونقل المعرفة والتقنيات وتعزيز التوعية البيئية عن اسس علمية وتطوير الادوات اللازمة لوضع السياسات ودعم صناعة القرار البيئي.

خلال محاضرة ضمن خطة الإعداد والتأهيل

الحرس الوطني يزود قادته بمهارات التعامل مع الأزمات الأمنية

جانب من فعاليات المحاضرة

تحت عنوان «سيناريوهات إدارة الأزمات الأمنية والكوارث مع التطبيق العملي» ، أقامت قيادة التعليم العسكري بالحرس الوطني محاضرة للقادة والضباط القاها العقيد دكتور مبارك فالح جزوي ركن تخطيط وتدريب مدارس الحرس الوطني.

تأتي المحاضرة ضمن خطة إعداد وتأهيل القادة التي تشمل سلسلة من المحاضرات والندوات والورش التدريبية ويتم خلالها استضافة نخبة من الأكاديميين من مختلف أجهزة الدولة.

وأوضح العقيد دكتور مبارك جزوي خلال المحاضرة تعريف الأزمات والكوارث وأنواعها ومراحل إدارتها ، مؤكدا أهمية تفعيل دور المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث في دولة الكويت مع إعداد وتأهيل فرق وأطقم متخصصة للعمل داخله.

كما سلط الضوء على التخطيط الأمني والإستراتيجي في الحرس الوطني وأهميته للرقي بمهارات رجال الحرس وتطوير المؤسسة.

شهد المحاضرة عدد من قادة وضباط الحرس الوطني.

هيئة الربط الكهربائي لدول التعاون: مشروع الربط الخليجي يمثل أولوية لدول المجلس

الرياض - «كونا»: اكدت هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي ان تشغيل مشروع الربط الكهربائي يمثل اولوية لدول المجلس حيث تم تدشين مقر الهيئة ومركز التحكم الرئيسي لشبكة الربط الكهربائي بعد خمس سنوات من تشغيله.

وقال رئيس مجلس ادارة الهيئة ووكيل وزارة الكهرباء والماء بدولة الكويت المهندس احمد خالد الجسار في كلمة بمناسبة تدشين مقر الهيئة بمدينة الدمام الليلة قبل الماضية ان «الاولوية كانت لتنفيذ المشروع لتستفيد دول المجلس من الربط الكهربائي الخليجي بين الدول الاعضاء».

واضاف ان «المشروع لبى الطموحات وحقق الغايات المرجوة منه والتي تمثلت في مواجهة فقدان القدرة على توليد الكهرباء في الظروف الطارئة وتخفيض احتياطي التوليد الكهربائي».

واوضح الجسار ان المشروع ساهم في تحسين اعتمادية نظم الطاقة الكهربائية حفاظا على استمرارية تدفق التيار ورفع مستوى الموثوقية والامان للأنظمة الكهربائية في دول المجلس وتجنب الانقطاع بمستوى 100 في المئة بالرغم من ارتفاع الاحمال في اوقات الذروة خلال فصل الصيف.

تتمات

رفض نيابي

اجتماعها أمس مشروعا بقانون في شأن هذه الاتفاقية ، وأكدت اللجنة انها اعطت هيئة الخبراء الدستوريين المشكلة من قبل مكتب المجلس مهلة شهر ، لإبداء الراي في موضوع الاتفاقية الامنية الخليجية ، الا ان الرد لم يصل إليها ، فيما طلبت هيئة الخبراء مهلة اخرى ، لكن اللجنة ارتأت ان تبت بالاتفاقية والتصويت عليها ، حيث رفضت باغلبية اعضائها الاتفاقية الامنية الخليجية ، وسيتم احالة تقرير اللجنة بشأن الاتفاقية الى المجلس ليدرج على جدول اعماله.

في سياق آخر ، وحول المنحة التي ستقدمها الكويت لمصر ، أكد النائب راكان النصف أن المشاريع الاسكانية والتنموية في الكويت أولى بالمليار دولار ، مشيرا الى أن الحالة المالية للدولة لا تتحمل تقديم منح بهذه المبالغ.

وقال النصف إنه سيصوت برفض المنحة الكويتية المليارية لمصر حين تعرض في مجلس الأمة، مؤكدا في الوقت ذاته اعتزازه بالعلاقات الكويتية المصرية على المستوى الحكومي والشعبي، مضيفا أن الشعب الكويتي يعيش أزمة سكنية خانقة وأزمة تنموية حادة ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن نتجاهل الأوضاع الداخلية على حساب العلاقات الخارجية.

وأوضح أن المنحة المليارية تختلف تماما عن القروض التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية ، وهو ما يعني أن هذا المبلغ لن يعود الى خزينة الدولة كما هو حال قروض صندوق التنمية ، وهو ما يجعلنا نرفض فتح خزينة المال العام للمساعدات الخارجية بهذه الصورة، مؤكدا أن استثمار هذا المبلغ محليا اهم خاصة في ظل الاوضاع الحالية.

واكد النائب عودة الرويعي ان «الكويت عليها استحقاقات فيما يخص المنح الخارجية ، خاصة ان الامر يتعلق بدور الكويت السياسي والدولي والقومي الناتج عن الازمات التي تمر بها المنطقة».

وقال :«اذا ذهبت هذه المنح الي الحكومات دون الشعوب فهنا تكمن المشكلة لاننا سنقع في كرة الشعوب لنا» ، داعيا الى اهمية «تشكيل لجان لمتابعة صرف المنح الكويتية للدول الصديقة وغيرها بحيث نمنع الوقوع في عدم معرفة اين ذهبت المنح وسبل صرفها».

وشدد علي ضرورة مراقبة المنح المالية النقدية وما الاهداف المرجوة منها حتي لا تقع الكويت في مأزق مع الشعوب التي تحصل دولها علي هذه المنح.

من جهته أعلن النائب حمدان العازمي رفضه القاطع لمنحة المليار دولار المزمع تقديمها للسلطة في مصر والمنتظر عرضها على مجلس الأمة لإقرارها، مستغربا من موقف الحكومة التي تسارع لتقديم المعونات إلى دول العالم، وعندما نطالب بحقوق الشعب تتحدث عن عجز واضح في الميزانية، وتتباكى على أموال الدولة.

وقال العازمي في تصريح صحافي، إنه جرت محاولات متعددة على مدار الفترة الماضية لإقرار علاوة الأولاد، وكانت حجة الحكومة وجود عجز في الميزانية، ثم تفاجئنا بعرض المليار دولار للسلطة في مصر، وانه جاهز وينتظر فقط موافقة مجلس الامة، في نفس الأسبوع الذي أعلن فيه وزير المالية عن أن ميزانية الدولة لا تتحمل علاوة الأولاد التي لن تكلف الدولة إلا حوالي 83 مليون دينار، ولا تساوي عشر ما دفعته الحكومة للسلطات المصرية.

وتساءل العازمي: «كيف تبلغنا الحكومة بوجود عجز كبير في الميزانية لا يسمح بإقرار أي زيادة، بينما هي في نفس الوقت تخرج مليار دولار كاملة سبقته 3 مليارات دولار كمنح لدولة أخرى» ؟ مشددا على أن ذلك يعد «استفزازا مرفوضا».

في السياق ذاته ذكر مراقب مجلس الامة النائب سعود الحريجي ان «القرارات الشعبوية هي للشعب والمواطنين ويستفيد منها ابناء الكويت » ، مشددا علي اهمية ان« تكون من اولويات الحكومة».

واستنكر «ما تعمل عليه الحكومة بأن تفاجيء المجلس بزيادة الكلفة والتضخيم وهذا ما حدث في اثناء مناقشة زيادة علاوة الاولاد وبدل الايجار »

وقال الحريجي:« اذا كانت الحكومة لديها خطة في محاربة الفساد الذي يستشري بسبب قلة العدالة ويمكن ان يتطور ليصبح مظاهرات ، فعليها ان تنجز سلم الرواتب وان يكون هناك عدالة في جميع وزارات الدولة».

وعن تسليم المنح الكويتية لمصر وفقا صرح به السفير الكويتي في القاهرة بان المتبقي من منحة الاربعة مليارات مليار واحد لم يسلم الي مصر ،انتظارا لمجلس الامة ، رد الحريجي : «هذه سابقة بأن نصوت على اعطاء المنحة ، فيكفي ان كثيرا من المنح تذهب بدون تصويت».

واضاف ان «اموال الدولة التي توزع يمينا ويسارا الاولى بها الدولة..هذه الاموال اولى بها المواطنون لاسيما الذين يقبعون في السجون».

من ناحيتها قالت النائبة صفاء الهاشم : «لدينا كوكتيل من الاختلاط بين السلطات الثلاث» ، موضحة أن «الحكومة ركزت في عرضها بالجلسة السرية على الانفاق الراسمالي وليس الانفاق الاستثماري»، واكدت ان «رئيس الوزراء فشل بان يكون هناك دخل او انفاق استثماري ، وفي المقابل يعطي عطايا بهذا الحجم لمصر والاردن وغيرهما ، من الصناديق السيادية التي يفترض بان تكون للاجيال القادمة ، ولكنها تذهب للاستثمار من اجل تامين الكويت ارهابيا».

اضافت ان اعضاء من الحكومة كان يتنقلون بين النواب في قاعة عبد الله السالم ، واخبروهم بانه اذا تمت الموافقة على علاوة الاولاد ، فسوف يتم رفع كتاب عدم تعاون.

لكن عددا من النواب نفوا ما تردد عن تلقيهم تهديدات من الحكومة ، برفع كتاب عدم تعاون مع المجلس في حال أقروا علاوة الاولاد.

وقال النائب عبد الرحمن الجيران انه لم يتلق اي تهديدات من الوزراء ، مؤكدا انه يستبعد مثل هذا الاسلوب تماما ، وأوضح ان مسؤولية الوضع المالي للدولة هي مسؤولية مشتركة بين المجلس والحكومة.

أضاف الجيران ان الكويت على قدر ما اعطت ابناءها فهي بحاجة الى ان يعطوها هم ايضا ، وان ذلك يتطلب من نواب الامة ان يبتعدوا عن الطرح الشعبوي ودغدغة المشاعر ، والتحول الي الطرح الموضوعي ، سيما بهذا الوقت الذي يعاني العالم كله فيه من وطأة الضغوط الاقتصادية

بدوره اكد النائب عدنان عبد الصمد ان ما اثير بان اعضاء من الحكومة هددوا النواب بتقديم كتاب عدم التعاون ، هو «امر غير صحيح وعار تماما عن الحقيقة» ، لافتا إلى انه لم يسمع بهذا الكلام ، ولو سمعه لكان له موقف مغاير تماما

وحول تصريح السفير الكويتي في القاهرة بانه تم تسليم ثلاثة مليارات من منحة الكويت الي مصر ، ويتبقى مليار واحد بانتظار موافقة مجلس الامة ، اوضح عبد الصمد بان اي منحة بقانون لابد ان تمر على مجلس الامة

وقال : لابد من توضيح انه اذا زادت المنحة عن بند المساعدات في الميزانية بالباب الخامس ، ويلزم لها اعتماد تكميلي فيتعين ان تمر بقانون مستقل ، مضيفا : بعد ان تاتي للمجلس ونناقشها فلكل حادث حديث .

قبول استقالة

هناك ضغوط مورست في هذا الاتجاه ، وأدت لاعتماد استقالة العجمي .

وأوضحت المصادر أن البيان الذي أصدره مجلس الوزراء ، عقب توجيه مساعد وزير الخزانة الأمريكي اتهامات إلى وزير العدل والأوقاف بالتورط في دعم الإرهاب وجمع الأموال للمجاهدين في سوريا ، وهو البيان الذي أكد فيه المجلس مساندته الكاملة للوزير العجمي ، وأعلن أنه «تابع باستياء واهتمام كبيرين ما صدر عن احد المسؤولين في الولايات المتحدة الامريكية ، من اتهامات تشكل مساسا لوزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الإسلامية الدكتور نايف العجمي ، الذي شرح للمجلس كافة التفاصيل المتعلقة بخلفية هذه الاتهامات والمزاعم التي اكد عدم صحتها وعدم استنادها الي معلومات وادلة موثقة ، موضحا أن كل النشاطات والجهود التي يقوم بها انما تأتي ضمن اطار الجهود المشهودة ، التي عرفت بها دولة الكويت على الصعيدين الرسمي والشعبي والتي تحرص دائما ان تكون في نطاقها الخيري والاسلامي والانساني ، وتقديم العون والمساعدة لكل محتاج في كل اصقاع هذه البسيطة»

وجدد المجلس في البيان نفسه أيضا انه «وهو يؤكد ثقته في وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية الدكتور نايف العجمي ، ليجدد موقف دولة الكويت المبدئي الثابت من رفضها للارهاب بكافة اشكاله وانواعه ، وايا كانت اسبابه» .

أضافت المصادر أن هناك «عدم رضا» من الجانب الأمريكي تجاه البيان الذي أصدره مجلس الوزراء ، وأن واشنطن أبدت استغرابها من هذا البيان ، استنادا إلى أن المعلومات التي تم تبادلها حول الموضوع أشارت إلى أن هناك ما يؤيد رواية مشاركة وزير الأوقاف في دعم المسلحين بسوريا ، ومن ثم فإنه يصبح لإنكار تلك المعلومات وإصدار بيانها يتجاهلها بشكل كامل .

وكانت السلطات الأمريكية قبل أيام ، وعبر أحد مسؤوليها الرسميين ، قد اتهمت الوزير العجمي بأن «لديه تاريخا في تعزيز الجهاد في سورية» ، وذلك ضمن تقرير للمسؤول الأمريكي عن وجود مصادر لتمويل الارهاب.

وقال مساعد وزير الخزانه الامريكي لشؤون الارهاب والاستخبارات المالية ديفيد كوهين ان «الكويت اصبحت بؤرة لجمع التبرعات للجمعيات الارهابية في سوريا» ، ووصف كوهين المباحثات الاخيرة مع الحكومة الكويتية بأنها مشجعة غير انه استدرك بقوله «الا ان تعيين نايف العجمي وزيرا للعدل وزيرا للاوقاف والشؤون الاسلامية خطوة في الاتجاه الخاطئ ، لاسيما وان لديه تاريخا من تعزيز الجهاد في سوريا» ، معتبرا كذلك ان « وزارة الاوقاف وبعد توليها من الوزير نايف العجمي سمحت للجمعيات الخيرية بجمع التبرعات لصالح الشعب السوري في المساجد الكويتية، وهو ما يمكن استغلاله بسهولة لجمع التبرعات للارهابيين».

وكان وزير العدل والأوقاف د.نايف العجمي قد تبرأ في تصريحات صحافية من كل الاتهامات الموجهة إليه ، وقال : «ليس صحيحا اطلاقا ، وهذا محض افتراء» ، مضيفا : إن «مساعدة الفقراء، وإيواء اللاجئين، وإغاثة النازحين، وكفالة الأيتام، وكفاية الأرامل، في سوريا واليمن وغيرهما من بلاد المسلمين ، تاريخ أفخر به» .

الصقر: المنح

واشار الى ان هذا المبلغ يتضمن 50 مليونا اقرت من اجل ان يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدعم المساعدات الانسانية للاجئين السوريين في كل من لبنان والاردن من أجل توفير المسكن والخدمات التعليمية والصحية بالإضافة الى قطاع المياه والصحة العامة.

واكد الصقر التزام دولة الكويت بالوفاء بتعهداتها مشددا على انها تدرك الاهمية الكبرى لتسريع وصول المساعدات والدعم للسوريين والدول المضيفة للتخفيف من معاناة اللاجئين.

العبيدي: استقطاب

من خلال عرض أحدث التطورات وما توصل اليه البحث العلمي الأكاديمي في مجال الصحة والعمل الطبي.

وأكد حرص الوزارة على تقديم كل ما يصب في مصلحة المواطنين والمقيمين واستقطاب الخبرات والكوادر الطبية المتميزة والكفاءات من مختلف الدول وفي كثير من المجالات والتخصصات الطبية لتطوير منهجية العمل الطبي والبحثي في الكويت.

«الداخلية»: ضبط

في احدى الدول المجاورة للكويت مضيفة انه تم تشكيل فرقة بحث وتحر من رجال إدارة المكافحة الدولية وإدارة العمليات في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

وذكرت الوزارة ان جهود الادارة تواصلت منذ بداية خروج الكمية من الدولة المصدر حتى وصولها الى الكويت بحرا مضيفة انه تبين أن مستقبل الكمية عربي الجنسية وله اتصالات بشبكة تهريب المؤثرات العقلية في الدولة المصدر للشحنة.

وقالت ان رجال مكافحة المخدرات تمكنوا من ضبط مستقبل الكمية متلبسا ساعة تسلمها في الكويت واعترف انه احد اعضاء شبكة تهريب دولية للمؤثرات العقلية وأن مهمته هي انجاز الاوراق الرسمية للشحنة التجارية والتخليص الجمركي وتخزينها في احد الجواخير «بمنطقة كبد» تمهيدا لترويجها.

واضافت أن الحاوية المضبوطة نقلت الى مقر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وبتفتيشها تم العثور على طاولات كي ملابس تم استخدامها كأسلوب حديث للتهريب،وقد وجد بداخلها بعد تفريغها 3.5 ملايين حبة كبتاجون مخدرة مغلفة باحكام ومحشوه داخل هذه الطاولات.

من جانبه أعرب وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد عن تقديره العميق لجهود رجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الذين يوجهون الضربة تلو الاخرى لمهربي المخدرات من اجل حماية أبناء المجتمع مضيفا انه جار إحالة المتهم والمضبوطات الى جهة الاختصاص.

وقال الفريق الفهد ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد يبدي اهتماما كبيرا بالتصدي لهذه الآفة التي تستهدف شبابنا. يذكر ان عملية الاشراف على فض احراز عملية التهريب جرت بحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الامن الجنائي اللواء عبدالحميد عبدالرحيم العوضي والمدير العام للادارة العامة لمكافحة المخدرات بالوكالة العميد صالح الغنام.

«الأشغال»: تعثر

تصريح للصحافيين خلال جولة في المشروع برفقة الوكيل المساعد للخدمات المساندة في وزارة الداخلية اللواء الدكتور عيد بوصليب أن المشروع تعثر لأسباب تعود إلى المقاول مشيرا الى انه مع نهاية الشهر الجاري سيتم تسلم 50 في المئة من المشروع.

واضاف أن هناك مشاريع كبرى يتم إنشاؤها لوزارة الداخلية منها مستشفى الوزارة الذي سيكون بطاقة استيعابية قدرها 500 سرير في منطقة الصباح الصحية مبينا انه خلال الشهر الجاري ستعقد الاشغال اجتماعا مع وزارة الداخلية لاختيار فكرة تصميم المشروع وطرحه في نهاية العام.

من جانبه قال اللواء بوصليب ان مشروع مباني القوات الخاص يمثل اضافة كبيرة الى البنية التحتية لوزارة الداخلية ويلبي الاحتياجات الأمنية ويخدم الضباط وضباط الصف.

وذكر أن هناك مشروعا اخر خاصا بمدرية الأمن في محافظة مبارك الكبير الى جانب مشاريع خاصة بإدارة الهجرة في جميع المحافظات الست والفحص الفني ومراكز الشرطة مبينا انه خلال ثلاث سنوات لن يكون هناك مبنى مستأجر لوزارة الداخلية.

على صعيد آخر جال الاذينة وبوصليب على مبنى كلية الشرطة الجديد في منطقة الشويخ واطلعا على مرافق المشروع وابديا بعض الملاحظات عليه.

وشدد الاذينة على ضرورة تطبيق اللوائح والنظم المتبعة مع بعض المقاولين الذين تأخروا في تسليمهم للمشاريع مبينا انه سيتم استبعادهم من المشاريع المستقبلية التابعة للوزارة الى حين ثبوت عدم مسؤوليتهم في عملية التأخير.

وذكر أن مشروع كلية الشرطة سيتم تسليمه إلى وزارة الداخلية خلال الاسبوعين المقبلين بعد ان وصلت نسبة الانجاز فيه إلى 98 في المئة موضحا ان المشروع كان يفترض تسليمه قبل عام لكن الاوامر التغييرية أدت إلى التأخير.

واضاف ان تكلفة مشروع كلية الشرطة بلغت 45 مليون و500 الف دينار ويشتمل على جميع الخدمات التي يحتاج اليها المتدربون في هذه الكلية.

من ناحيته قال المدير التنفيذي في الشركة العالمية للمباني المهندس نظير دنان ان مشروع مبنى القوات الخاصة عبارة عن مدينة متكاملة انشئت على مساحة تقارب 700 الف متر مربع ويحتوي على 52 مبنى تشمل سكنا للضباط والجنود.

واضاف ان المشروع يتضمن ثمانية مبان رئيسية يتسع كل مبنى منها لـ300 ضابط وعسكري الى جانب مبنى رئيسي للقيادة العامة ومبنى لنادي الضباط ومسرح ومركز ثقافي ومستوصف ومسجد وصالة متعددة الأغراض ومسبح أولمبي ومبان تعليمية واخرى للتدريب العسكري ومخازن ذخيرة وميادين رماية ومبنى خاص للتدريب على اقتحام الطائرات.

الجامعة: قبول

الكويتيين وأبناء الكويتيات المستوفين لشروط القبول والمتقدمين للجامعة خلال فترة تسلم طلبات الالتحاق.

وقال في حال زيادة عدد المتقدمين المستوفين للشروط عن عدد المقاعد المعتمد للفصل الأول ، سيتم توزيعهم على الكليات وفقا لما تقرره القواعد الأساسية للقبول والتحويل في جامعة الكويت المعتمدة من مجلس الجامعة من توزيع للزيادة العددية بين الكليات للفصل الأول وتأجيل قبول بعض الطلبة إلى الفصل الثاني 2014/2015.

«الأرصاد»: طقس

تأثرت خلال الايام الماضية بامتداد منخفض جوي على سطح الأرض ترافق معه منخفض جوي آخر متعمق في طبقات الجو العليا محملا بكميات كبيرة من بخار الماء ما سبب فترات من عدم الاستقرار كان آخرها أمس.

واضاف ان نشاط الرياح الجنوبية الشرقية امس ادى إلى اثارة الغبار والأتربة على المناطق المكشوفة وصاحب ذلك تكون كميات كبيرة من السحب المنخفضة والمتوسطة ادت الى هطول أمطار رعدية متفرقة ومتفاوتة الشدة والكميات على مناطق البلاد.

وذكر ان أكثر كميات الامطار المسجلة أمس كانت على منطقة الصابرية حيث بلغت حوالي 9 مليمترات وكانت أقل كمية امطار على مدينة الاحمدي وبلغت 0.2 مليمتر في حين سجلت كل من محطة مطار الكويت الدولي 1.3 مليمتر ومدينة الكويت 4 مليمترات.

واضاف ان الرياح تحولت مساء أمس الأول الى شمالية غربية وتلاشت السحب وبدأ الطقس بعد ذلك بالاستقرار التدريجي مع ترسب الغبار العالق في الجو مبينا انه اتضح تأثير كتلة الهواء الباردة حيث سجلت أدنى درجة حرارة فجر اليوم فبلغت حوالي 8 درجات مئوية في بعض المناطق الصحراوية.

الصدر: لا ولاية

وقال الصدر : «أنا أرى أن العراق مقبل على مرحلة جديدة بدون عنف وبدون ديكتاتور»، مؤكدا أنه يدعم جميع المواطنين وأنه على مسافة واحدة من الجميع. وقال إن القول للشعب، لا الولاية الثالثة ولا غيرها، مضيفا: «أوجه نصيحة للمالكي.. المالكي في نفسه يظن أنه خدم العراق، خل يستريح 4 سنين ويشوف غيره إذا أحسن منه كان بها وإذا كان أقل منه خليه يرجع بعد 4 سنين». وطالب الصدر المفوضية وهيئة المحكمة الاتحادية الا يلينوا أمام الضغوط ويبقوا محايدين.

على صعيد آخر، حذر مبعوث الأمم المتحدة إلى العراق، نيكولاي ملادينوف، من أن الحملات الدعائية للانتخابات البرلمانية المقبلة تشكل عامل انقسام جديد بسبب توجه الأحزاب إلى قواعدها الطائفية والعشائرية. وقال المبعوث الأممي إن الحملات الدعائية ستكون عامل انقسام كبيرا، جراء تصعيد الجميع للانتقادات إلى درجة عالية حتى قبل انطلاق الحملة الدعائية بصورة رسمية. ودعا ملادينوف السياسيين العراقيين إلى تمرير الموازنة السنوية، لأن تأخير إقرار قانون الموازنة سيؤثر سلبا على الأعمال والاستثمارات في العراق.

4 قتلى

وصرح الجنرال ميلي أنه لا يوجد مؤشر بارتباط إطلاق النار في فورت هود بالإرهاب، مشيرا إلى أن مطلق النار في فورت هود جندي خدم في العراق ويعاني مشاكل نفسية، وأفادت مراسلة قناة «العربية» في واشنطن أن مطلق النار بالفعل قد أطلق النار على نفسه، لكن «لا نعرف إن كانت وفاته بسبب إطلاقه النار على نفسه أم إطلاق أحد النار عليه»، وأضافت أن قاعدة فورت هود هي أكبر قاعدة عسكرية للجيش الأمريكي حول العالم، وهي تحوي الكثير من الجنود العائدين من العراق وأفغانستان.. وأضافت أنه من المعروف أن الكثير منهم يعانون من اضطرابات نفسية تجعلهم لا يستطيعون العيش بشكل طبيعي. وأشارت أن التحقيق مازال مستمرا ويتم استجواب زملاء مطلق النار في القاعدة.

وفي عام 2009 كانت القاعدة مسرحا لحادث إطلاق رصاص أودى بحياة 13 شخصا.